ملخص

يقتصر دور المرافق العمومية المحلية على منطقة معينة من الدولة و ينشئها الاشخاص العامة الاقليمية التي أعطي لها الاختصاص في امكانية انشاء هذه المرافق والغائها مع وجوب التنفيذ لما هو منصوص عليه في القانون , وايضا بإجراء المصادقة ، فلقد تم انشاؤها من اجل اشباع الحاجات العامة لسكان هذا الاقليم ولكن دون ان تنفصل عن المرافق الوطنية على الرغم من وجود بعض الاختلافات بينهما ولهذا الاختلاف فائدته، خاصة فيما يتعلق بالمسؤولية عن الأفعال الضارة التي تلحقها هذه المرافق ، وحتى تقدم هذه المرافق خدماتها على اكمل وجه , تحكمها مبادئ منها ما هو ضروري في جل المرافق كالمساواة و الاستمرارية ويطلق عليها بالمبادئ الكلاسيكية للمرفق العام ، ومنها ضروري في مرافق دون الاخرى وذلك حسب نوعية المرفق ويطلق عليها بالمبادئ الحديثة و التي ظهرت مع تطور الدولة الحديثة كالشفافية

وبالتالي فقد اصبح لهذه المرافق خصوصية ، خاصة ما تعلق بطرق تسييرها ، اذ ان هناك مرافق لها طابع اداري ولأهميتها وارتباطها اكثر بالدولة لا تستطيع هذه الاخيرة التخلي عن التسيير المباشر لها ، و ايضا هناك خدمات تعتبر من صميم المجتمع فهي تسيرها بطريقة مستقلة ومتخصصة نظرا لأهميتها . وفي وسط كل هذا ظهرت فكرة تفويض المرفق العام التي كان لها بروز اكثر على مستوى المرافق المحلية ، وفي الجزائر يعد الامتياز والايجار الوجهين الوحيدين لتفويض تسيير المرافق العمومية المحلية.